|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| SCCR/34/6 | | |
| الأصل: بالإنكليزية | | |
| التاريخ: 5 مايو 2017 | | |

اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة الرابعة والثلاثون

جنيف، من 1 إلى 5 مايو 2017

الجدول غير الرسمي بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث

من إعداد الرئيس

الجدول غير الرسمي بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث

أعِد الجدول التالي ليكون أداة مفيدة توفر هيكلا لمناقشة جوهر كل موضوع، بالاستناد إلى الموارد العديدة المتاحة للجنة. وسيمكّن ذلك اللجنة من إجراء مناقشة تستند إلى البيّنات وتحترم وجهات النظر المختلفة وتدرك أن الهدف المنشود لا يتمثّل في توجيه النقاش نحو أية نتيجة معيّنة أو غير مرغوب فيها، بل الإفضاء إلى فهم أفضل للمواضيع ووجاهتها الفعلية بالنسبة للمناقشات والنتيجة المتوخاة.

| الرقم | الموضوع | التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لأغراض الأنشطة التعليمية، من إعداد الأستاذ سينغ (الوثيقة SCCR/33/6) | |
| --- | --- | --- | --- |
|  |  | **الملخص التنفيذي**  **(الوثيقة SCCR/33/6، الصفحات من 2 إلى 4)** | **الملاحظة الختامية**  **(الوثيقة SCCR/33/6، الصفحات من 49 إلى 51)** |
| 1 | الاستخدام الخاص/الشخصي | لن تكتمل أي مناقشة عن التقييدات والاستثناءات التعليمية دون إيلاء العناية الواجبة لأحكام الاستخدام الخاص أو الشخصي. […]. | تتجلى أهمية أحكام الاستخدام الخاص أو الشخصي من حيث صلتها بالتوجيه الشخصي، ليس فقط من خلال الأعداد الكبيرة من هذه الأحكام وتنوع تطبيقها، بل أيضا ارتباطها بالتوجيه التربوي. وبوجه عام، يبدو أنه فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي الناجم عن تلك الاستخدامات، بما في ذلك الاستخدام للأغراض التعليمية، فقد بُذلت جهود لمحاولة تحسين ذلك الأثر وذلك بالجمع بين الاستبعاد الكبير لفئات معينة من المصنفات من الاستخدامات الخاصة أو الشخصية وبين فرض رسوم على وسائط التسجيل ومعدات النسخ. |
| 2 | الاقتباسات | لن تكتمل أي مناقشة عن التقييدات والاستثناءات التعليمية دون إيلاء العناية الواجبة لأحكام […] الاقتباس.  أحكام […] الاقتباس تنفَّذ عامة بطريقة موحدة في الدول الأعضاء عن طريق إقرارها في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء التي لديها تلك الأحكام، وتحديد تفاصيل تنفيذها. ولا تُشترط المكافأة عادة لقاء الاقتباس […]. | الاقتباسات [...] هي أحكام تنفَّذ عامة بطريقة موحدة في (بعض) الدول الأعضاء عن طريق إقرارها في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وتحديد تفاصيل تنفيذها. ولا تُشترط المكافأة عادة لقاء الاقتباس [...]. |
| 3 | النُسخ التعليمية | يتباين تنفيذ التقييدات والاستثناءات لأغراض النُسخ التعليمية […] تباينا كبيرا. ولكن الغرض المعلن لتلك الأحكام واضح عادة (التدريس والتعليم والتوجيه والعلوم والبحث). وفيما يخص النُسخ التعليمية، فإن القيد الأساسي هو عدم تسخير النسخ لأغراض تجارية أو ربحية أو عدم وجود ترخيص تجاري أو عدم العلم بتوافره لأغراض النسخ التعليمي. ولما كان نطاق حق النسخ مرتهنا بتوفر التراخيص التجارية ونطاقها، فإن المسألة تستحق المزيد من البحث بما يتجاوز نطاق هذه الدراسة. وتنص أحكام النسخ أيضا على حدود وقيود نوعية وكمية مفروضة على النُسخ التعليمية.  ولا تقتضي غالبية الأحكام المرتبطة […]. بالنُسخ التعليمية سداد مكافأة عادلة للمؤلفين ومالكي الحقوق. وعلى الرغم من أن أحكام النُسخ التعليمية تنص على مكافأة عادلة تستهدف أساسا إتاحة نُسخ متعددة […].  فيما يخص مسألة التعلم الشبكي عن بعد، وضع عدد قليل فقط من الدول الأعضاء أحكاما خاصة تتناول صراحة مسألة توزيع المحتويات الشبكية لأغراض تعليمية. ولكن لا يعني ذلك أن الدول الأعضاء الأخرى تفتقر لأحكام تعالج المسألة. وتظلّ مسألة إدراج النشر الشبكي للمحتوى الرقمي ضمن حق "النقل إلى الجمهور" وحق "الإتاحة" مسألة تُحسم أساسا في نطاق القانون الموضوعي لكل دولة عضو على حدة. وفضلا عن ذلك، ينطوي التعلم الشبكي عن بعد ضمنا على شكل من أشكال نسخ المصنف الأصلي المنقول نظرا إلى استخدام دعامة إلكترونية؛ ومن ثم، يجب على الأحكام التي تجيز التعليم الشبكي عن بعد أن تراعي تلك المسألة. | يتباين تنفيذ التقييدات والاستثناءات لأغراض النُسخ التعليمية […] تباينا كبيرا. ولكن الغرض المعلن لتلك الأحكام واضح عادة (التدريس والتعليم والتوجيه والعلوم والبحث). وفيما يخص النُسخ التعليمية، فإن القيد الأساسي هو عدم تسخير النسخ لأغراض تجارية أو ربحية أو عدم وجود ترخيص تجاري أو عدم العلم بتوافره لأغراض النسخ التعليمي. ولما كان نطاق حق النسخ مرتهنا بتوفر التراخيص التجارية ونطاقها، فإن المسألة تستحق المزيد من البحث بما يتجاوز نطاق هذه الدراسة. وتنص أحكام النسخ أيضا على حدود وقيود نوعية وكمية مفروضة النُسخ التعليمية.  ولا تقتضي غالبية الأحكام المرتبطة [...] بالنسخ التعليمية سداد مكافأة عادلة للمؤلفين ومالكي الحقوق. وعلى الرغم من أن أحكام النُسخ التعليمية تنص على مكافأة عادلة تستهدف أساسا إتاحة نُسخ متعددة واستخدام معدات النسخ ونسخ الغير للمصنفات الأصلية.  وعلاوة على ذلك، فيما يخص مسألة التعلم الشبكي عن بعد، وضع عدد قليل فقط من الدول الأعضاء أحكاما خاصة تتناول صراحة مسألة توزيع المحتويات الشبكية لأغراض تعليمية. ولكن لا يعني ذلك أن الدول الأعضاء الأخرى تفتقر لأحكام تعالج المسألة. وتظلّ مسألة إدراج النشر الشبكي للمحتوى الرقمي ضمن حق "النقل إلى الجمهور" وحق "الإتاحة" مسألة تُحسم أساسا في نطاق القانون الموضوعي لكل دولة عضو على حدة. وفضلا عن ذلك، ينطوي التعلم الشبكي عن بعد ضمنا على شكل من أشكال نسخ المصنف الأصلي المنقول نظرا إلى استخدام دعامة إلكترونية؛ ومن ثم، يجب على الأحكام التي تجيز التعلم الشبكي عن بعد أن تراعي تلك المسألة. |
| 4 | المنشورات/المختارات/مجموعات المصنفات/المصنفات المركبة التعليمية | أحكام […] المنشورات التعليمية تنفَّذ عامة بطريقة موحدة في الدول الأعضاء عن طريق إقرارها في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء التي لديها تلك الأحكام وتحديد تفاصيل تنفيذها. و […] وضعت بعض الدول الأعضاء أحكاما تنص على مكافأة فيما يخص المصنفات الأصلية المدمجة في المنشورات التعليمية. ولما كانت تلك الفئات من الأحكام غير مطبقة على نطاق واسع مثل الفئات الأخرى، فيمكن للدول الأعضاء أن تصلح قوانينها الوطنية لتنفيذ تلك الأحكام. | أحكام […]. المنشورات التعليمية تنفَّذ عامة بطريقة موحدة في الدول الأعضاء عن طريق إقرارها في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء التي لديها تلك الأحكام وتحديد تفاصيل تنفيذها. […] أما بالنسبة للمنشورات التعليمية، مراعاة للتقييدات المنصوص عليها عموما حول مدى استخدام المصنفات الأصلية لأغراض المجموعات التعليمية، لا يُلزم الناشرون أيضا بأداء أي مكافأة، على الرغم من عدم وجود عدد لا يستهان به من الدول الأعضاء التي سنت أحكاما تستلزم سداد مكافأة نيابة عن المؤلفين الذين استخدمت مصنفاتهم. |
| 5 | الأداء المدرسي | […] أحكام الأداء المدرسي تنفَّذ عامة بطريقة موحدة في الدول الأعضاء عن طريق إقرارها في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء التي لديها تلك الأحكام وتحديد تفاصيل تنفيذها. ولا تُشترط المكافأة عادة لقاء […] الأداء المدرسي […]. | الأداء المدرسي [...] هو أحكام تنفَّذ عامة بطريقة موحدة في (بعض) الدول الأعضاء عن طريق إقرارها في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وتحديد تفاصيل تنفيذها. ولا تُشترط المكافأة عادة لقاء […] الأداء المدرسي. |
| 6 | أعمال البث/أعمال النقل/ التسجيلات التعليمية | يتباين تنفيذ التقييدات والاستثناءات لأغراض أعمال البث […] وأعمال النقل والتسجيلات التعليمية تباينا كبيرا. ولكن الغرض المعلن لتلك الأحكام واضح عادة (التدريس والتعليم والتوجيه والعلوم والبحث). […] أما الأحكام المتعلقة بأعمال البث وأعمال النقل والتسجيلات التعليمية، ففيها اختلافات تنفيذية أكثر إذ يستخدم عدد قليل من الدول الأعضاء صيغة "على سبيل التوضيح" أو بدائلها من المادة 10(2) من اتفاقية برن في الأحكام المرتبطة بأعمال البث وأعمال النقل والتسجيلات التعليمية.  ولا تقتضي غالبية الأحكام المرتبطة [...] بأعمال البث/أعمال النقل/ التسجيلات سداد مكافأة عادلة للمؤلفين ومالكي الحقوق. وعلى الرغم من أن [...] استخدام معدات النسخ ونسخ الغير للمصنفات الأصلية، فلم تُرصد أي أنماط واضحة بالنسبة إلى الأحكام التي تقتضي مكافأة عادلة لقاء أعمال البث وأعمال النقل والتسجيلات التعليمية..  فيما يخص مسألة التعلم الشبكي عن بعد، وضع عدد قليل فقط من الدول الأعضاء أحكاما خاصة تتناول صراحة مسألة توزيع المحتويات الشبكية لأغراض تعليمية. ولكن لا يعني ذلك أن الدول الأعضاء الأخرى تفتقر لأحكام تعالج المسألة. وتظلّ مسألة إدراج النشر الشبكي للمحتوى الرقمي ضمن حق "النقل إلى الجمهور" وحق "الإتاحة" مسألة تُحسم أساسا في نطاق القانون الموضوعي لكل دولة عضو على حدة. وفضلا عن ذلك، ينطوي التعلم الشبكي عن بعد ضمنا على شكل من أشكال نسخ المصنف الأصلي المنقول نظرا إلى استخدام دعامة إلكترونية؛ ومن ثم، يجب على الأحكام التي تجيز التعليم الشبكي عن بعد أن تراعي تلك المسألة. | يتباين تنفيذ التقييدات والاستثناءات لأغراض أعمال البث […] وأعمال النقل والتسجيلات التعليمية تباينا كبيرا. ولكن الغرض المعلن لتلك الأحكام واضح عادة (التدريس والتعليم والتوجيه والعلوم والبحث).  وتتخلل الأحكام المتعلقة بأعمال البث وأعمال النقل والتسجيلات التعليمية اختلافات تنفيذية أكثر. وقد لا تشير الأحكام في تشريعات الدول الأعضاء إلى "أعمال النقل" أو "أعمال البث" فحسب، بل قد تشير أيضا إلى "التسجيل" أو "التثبيت" أو "التصوير" أو "الإتاحة" أو حتى "الأداء" أو "الاستخدام" أو "أي شيء". ومن المثير للاهتمام، بغض النظر عن صيغة المادة 10(2) من اتفاقية برن، أن عددا قليلا من الدول الأعضاء تستخدم صيغة "على سبيل التوضيح" أو بدائلها في الأحكام المرتبطة بأعمال البث وأعمال النقل والتسجيلات التعليمية. وتتباين أيضا الظروف والحدود والقيود النوعية والكمية المفروضة. ولتمكين التعلم الشبكي عن بعد، مع إدارة احتمال حدوث أي تعد على الإنترنت، ربطت بعض الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك، توفر المصنفات الأصلية على الشبكة باستخدام التدابير التكنولوجية.  ولا تقتضي غالبية الأحكام المرتبطة [...] بأعمال البث/أعمال النقل/ التسجيلات سداد مكافأة عادلة للمؤلفين ومالكي الحقوق. وعلى الرغم من أن [...] استخدام معدات النسخ ونسخ الغير للمصنفات الأصلية، فلم تُرصد أي أنماط واضحة بالنسبة إلى الأحكام التي تقتضي مكافأة عادلة لقاء أعمال البث وأعمال النقل والتسجيلات التعليمية.  وعلاوة على ذلك، فيما يخص مسألة التعلم الشبكي عن بعد، وضع عدد قليل فقط من الدول الأعضاء أحكاما خاصة تتناول صراحة مسألة توزيع المحتويات الشبكية لأغراض تعليمية. ولكن لا يعني ذلك أن الدول الأعضاء الأخرى تفتقر لأحكام تعالج المسألة. وتظلّ مسألة إدراج النشر الشبكي للمحتوى الرقمي ضمن حق "النقل إلى الجمهور" وحق "الإتاحة" مسألة تُحسم أساسا في نطاق القانون الموضوعي لكل دولة عضو على حدة. وفضلا عن ذلك، ينطوي التعلم الشبكي عن بعد ضمنا على شكل من أشكال نسخ المصنف الأصلي المنقول نظرا إلى استخدام دعامة إلكترونية؛ ومن ثم، يجب على الأحكام التي تجيز التعليم الشبكي عن بعد أن تراعي تلك المسألة. |
| 7 | التراخيص الإجبارية لأغراض النُسخ والترجمات التعليمية |  | لا يوجد سوى 77 حكما في 37 دولة من الدول الأعضاء تنص على الحصول على تراخيص إجبارية لأغراض تعليمية. وفي حين أن معظم تلك الأحكام تتفق عموما مع النصوص المفصلة في المادتين الثانية والثالثة من ملحق اتفاقية برن، فإنه لم يجدد إعلانه بموجب المادة الأولى من الملحق سوى ستة دول أعضاء. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد للغاية إجراء المزيد من التحقيقات بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء الأخرى قد استخدمت تلك الأحكام بفعالية في تشريعاتها. |
| 8 | استثناءات على تدابير الحماية التكنولوجية والمعلومات المتعلقة بإدارة الحقوق للأغراض التعليمية | ينبغي النظر في سبب عدم تجديد الدول الأعضاء إعلاناتها بموجب المادة الأولى من الملحق. ويشار في الوقت ذاته إلى أن سنّ أحكام في القوانين الوطنية للدول الأعضاء تنص على استثناءات على تدابير الحماية التكنولوجية والمعلومات المتعلقة بإدارة الحقوق للأغراض التعليمية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، يدلّ على توجّه حريّ بالاهتمام. | سن عدد كبير من الدول الأعضاء أحكاما في التشريعات الوطنية تنص على فرض قيود على حماية تدابير الحماية التكنولوجية والمعلومات الضرورية لإدارة الحقوق. وتشمل بعض أغراض هذه الأحكام التدريس، والاستخدام الخاص أو الشخصي، واتخاذ قرارات شراء وحجز الدروس التعليمية، وتشفير البحوث، واختبار الأمان، وقابلية التشغيل البيني. وهناك أحكام أخرى تقيد تدابير الحماية التكنولوجية والمعلومات الضرورية لإدارة الحقوق لحماية الوصول المشروع إلى المصنفات والمحافظة عليه، وتمكين الإعمال والاستخدام الكاملين للتقييدات والاستثناءات في التشريعات الوطنية، بما في ذلك الأحكام التعليمية التي نوقشت أعلاه. وتعتبر هذه المؤهلات في الأحكام العامة توجها مثيرا للاهتمام في الاجتهاد القضائي الدولي في هذا المجال. |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الرقم | الموضوع | الوثيقة SCCR/26/4 PROV. | |
| 9 | المصنفات اليتيمة |  |  |
| 10 | العقود |  |  |
| 11 | الاستيراد والتصدير (مسألة المصنفات العابرة للحدود) |  |  |
| 12 | تقييد مسؤولية المؤسسات التعليمية |  |  |

[نهاية الوثيقة]